

## من أجل وضع حد لإعدام حياة كمال بوعبد الله في السجن

ندعوكم جميعا بالحضور أيام 20 21 و 22 يونيو 2016  
في جلسات الاستئناف بمحكمة الجنايات بمدينة كرونوبل التي ستقرر  
مصير الصديق كمال وهو في 28 سنة من العمر. حكم عليه بالمحكمة الجنائية  
بمدينة فالو نس بمدة خمسة وعشرين سنة بالسجن .

لقد أمضى كمال أكثر من 10 سنوات بالسجن بالفعل أكثر من ثلث حياته وراء  
القضبان.

في كتاباته، التي مرت من خلال الجدران وبعزيمته بالتنديد عن ما وراء  
جدران الصمت داخل السجن وكلماته الصريحة والمباشرة والمشاركة مع كل  
أصدقاءه والتي نود إلقاءها للجميع. نحن مع كمال بالدعم الجماعي من الأهل  
والأصدقاء نريد التعبير عن غضبنا ضد المعاملات ألا إنسانية وسياسة الطهد  
داخل السجنون.

« . السجن يؤدي إلى السجن »

: هاده قصة الصديق كمال بوعبد الله

كان كمال في الخامسة عشر سنة من العمر عند دخوله إلى السجن للمرة  
الأولى. وعند خروجه وهو أنداك في الحادية والعشرين حاول الانضباط  
والتعامل مع الحياة مجددا. التزم بالعمل لكن تصدع السنين التي قضاها وراء  
القطبان أنداك لن تزل تمزق ذاكرته وصعوبة الاندماج مجددا في الحياة ضمن  
المجتمع.

في شهر مايو 2011 تورط كمال مع شخص آخر في عملية انتشار عدة  
محلات تجارية بعد مطاردته من طرف الشرطي الذي اتهمه بمحاولة الاعتداء  
عليه وهو بحوته مسدس حين سقوطه من دراجته النارية وتم إلقاء القبض  
عليه.

« . في تلك اللحظة تمنيت الموت عوض الزج بي إلى السجن »

قصة كمال وعدد كبير من المسجونين يطرح علينا أسئلة كثيرة حول المعانات من الإقصاء والمعاملات الأإنسانية داخل السجون .

بحضورنا جميعا أيام المحاكمة نريد الإشارة إلى الغموض السائد حول السياسة المهنية ضد كل المعتقلين والتلاعب بحريات المتهمين تحت حجج الإدماج الفرض في حقهم ما هي إلا طرق لإقصائهم من المجتمع بأقصى العقوبات.

كمال بوعبدالله محروم من حرية الدفاع بعد تورطه سيحكم عليه ب 30 سنة واطلاق سراحه من هذه الدوامة غير منتظر قبل سنة 2036

" مهانين محبط عليهم إلى أقصى حد "

إبان المحاكمة الابتدائية بفالوننس لن يكون كمال ولا عائلته في الحسبان لقساوة هادا الحكم. لن يكونوا في استعداد لتقديم الدفاع على ابنهم الأخ كمال كانوا ملتزمين بحق العدالة واثقين فيها. لاكنهم فوجأوا بعدم الاهتمام بتصريحاتهم بالضبط أمام القضاء.

لقد مضت سنتين مند أن تعاهدنا على مواصلة الدفاع في حق كمال ونحن في اتصال دائم معه وقد تقوت عزيمنتنا لكي لا يفقد الأمل وسنواصل بكل طاقاتنا للدفاع عنه والمطالبة بإطلاق سراحه لتكسير اللامبالاة المعتادة . في أغلب الأحوال القضايا بالمحاكم الجنائية تنهج نفس السياسة و أصبحت مفروضة والسائدة غالبا.

اعتاد الجميع في ضل تعسف وتشديد القانون الجنائي بتطويل العقوبات ضد المتهمين. في هادا النطاق غالبا ما نرى أن هاده العقوبات تصدر في اتجاه المتهم نفسه وليس في اتجاه التهم العالقة ضده.

المعتقلون الموصوفين بخطرتهم ينسب التهم في غالب الأحيان ضد شخصيتهم وسلوكهم داخل السجن وتتمثل العقوبات على قاعدة خبرات حول نفسية المتهم وفرضيات سوسيلوجية أو اعتبارات صحية مشتبهة...

الخروج من دوامة السجن أصبح أكثر مما هو مسار صعب ومقاومة في دهاليز الموت البطيء خاصة في كل العقوبات الطويلة و"عقوبات التأمين" (وهي المدة الزمنية التي لا تخضع لتقسيط ولا إلغاء). هاده العقوبات أصبحت تطول من نصف المدة الإجمالية إلى الثلثين منها. تتراكم العقوبات ضد أي مخالفة إبان مدة السجن بل وأكثر من ذلك غالبا ما يراجع الحق بالخروج المؤقت في حق المسجونين ويعاد النضر فيه لاحقا و يفرض عليهم أحيانا الجلوس أمام المركز الوطني للكفاءة الإجبارية. السراح المشترط أصبح 'في خبر كان' كما يقال... القضاة غالبا ما يندرون المحاميات بعدم النضر في تقليص العقوبات. كل المتهمين بعقوبات قصوى بين 25 و 30 سنة بالسجن يقضوها كاملا أو تقريبا.

يصعب علينا التزام الصمت حين نأخذ بعين الاعتبار جملة كل هاته التعسفات في حق المتهمين والمعانات التي يتخبطون فيها داخل السجون في انتظار طلاق صراحهم والوعود الكاذبة . بين جدران الزنانات وفي عزلة الدوايز المطوقة في أقسام الأمراض النفسية وسجون المصحات السيكولوجية...

قضية كمال لا بد أن تلفت نضر الجميع في الظروف الحالية لما هو مثل العديد من السجناء. لا بد من تدعيم التضامن مع كل المعتقلين والمعتقلات بأطول العقوبات داخل السجون.

شكرا للاهتمام بنا نحن المطهدين المنسيين بدون حب ولا ضوء ينير حولنا.